



**Tikrit Journal of Administrative
And Economics Sciences**

مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية

ISSN: 1813-1719 (Print)



The effect of credit capacity on the bank value: An analytical study of a sample of Iraqi banks

Researcher: Emad Neama Hashem
College of Administration and Economics

University of Karbala

emad.n@s.uokerbala.edu.iq

Assist. Prof. Dr. Zainab Makki Mahmood

College of Administration and Economics

University of Karbala

Zainab.m@uokerbala.edu.iq

Abstract:

The study aims to determine the level of credit capacity of commercial banks and their impact on the banking value of the sample banks. Analyzing cross-sectional data (Panel Data) using the program (EViews v.12) for the period from 2015 to 2020, a sample of five banks listed on the Iraqi Stock Exchange (Bank of Baghdad, the Iraqi Investment Bank, the Middle East Bank, the Commercial Bank of Iraq and the United Bank for Investment) was selected. The study concluded that there is a significant impact relationship of the credit capacity on the value of the research sample banks. The study also recommends the need to rely on international standards to increase the percentage of profits by increasing the credit capacity and employing money in the process of granting loans, and this leads to an increase in the value of banks.

Keywords: Credit capacity, bank value

القدرة الائتمانية وأثرها في قيمة المصرف: دراسة تحليلية لعينة من المصارف العراقية

أ.م.د. زينب مكي محمود البناء
كلية الإدارة والاقتصاد
جامعة كربلاء

الباحث: عماد نعمه هاشم
كلية الإدارة والاقتصاد
جامعة كربلاء

المستخلص

تهدف الدراسة إلى تحديد مستوى القدرة الائتمانية للمصارف التجارية ومدى تأثيرها بالقيمة المصرفية للمصارف عينة الدراسة، ولتحقيق ذلك تم دراسة المؤشرات القدرة الائتمانية (نسبة القروض والتسليفات إلى الودائع، نسبة القروض والتسليفات إلى الموجودات ومخصص خسائر القروض) ومؤشرات القيمة المصرفية (قيمة Tobin's Q) باستخدام أسلوب تحليل البيانات المقطعية (Panel Data) باستخدام برنامج (EViews v.12) للمدة من 2015 إلى 2020، تم اختيار عينة مكونة من خمسة مصارف مدرجة في سوق العراق للأوراق المالية (مصرف بغداد، مصرف الاستثمار العراقي، مصرف الشرق الأوسط، مصرف التجاري العراقي ومصرف المتحد للاستثمار)، توصلت الدراسة إلى وجود علاقة تأثير ذات دلالة معنوية للقدرة الائتمانية في قيمة المصارف عينة الدراسة، كما توصي الدراسة إلى ضرورة الاعتماد على المعايير الدولية لزيادة

نسبة الأرباح عن طريق زيادة القدرة الائتمانية وتوظيف الأموال في عملية ممنح القروض وذلك يؤدي إلى رفع من قيمة المصارف.
الكلمات المفتاحية: القدرة الائتمانية، قيمة المصرف.
المقدمة:

يعد الائتمان المصرفي من الوظائف الأساسية للمصرف التجارية لما لحمله من أهمية وخصوصاً في الآونة الأخيرة لكونه من العمليات المدرة للعوائد ويساعد على تطور النظام الاقتصادي بشكل كامل، حيث ان توفير المبالغ اللازمة لمنح الائتمان على شكل قروض أو أوجه الائتمان الأخرى مع الأخذ بظن الاعتبار المخاطر الائتمانية لتعظيم من ربحية المصارف واستغلال الفرص الاستثمارية التي بدورها تؤدي إلى زيادة من قيمة المصارف وتعظيم ثروة المساهمين عن طريق ارتفاع أسعار الأسهم وبالتالي ارتفاع من القيمة السوقية للمصارف حيث تلعب القيمة المصرفية دوراً مهماً في تحقيق الرفاهية للمساهمين وازدهار الأداء المالي للمصارف وبالتالي ارتفاع من النظام الاقتصادي في البلد، وبالرغم من ذلك فإن بعض المصارف ليس لديها القدرة على منح الائتمان سواء كان ائتمان نقدي أو تعهدي بسبب الظروف السياسية المهيمنة على البلد.

١. المنهجية

١-١. مشكلة الدراسة: تكمن مشكلة الدراسة في انخفاض قيمة المصارف نتيجة لعوامل عدة منها انخفاض مستوى الربحية حيث تعد القدرة الائتمانية من أهم الموضوعات التي تهتم بها المصارف التجارية بهدف زيادة الربحية الناتجة عنها وبالتالي زيادة قيمة المصارف وبناءً على ذلك يمكن طرح مشكلة الدراسة وفق السؤال الآتي: (هل تؤثر القدرة الائتمانية للمصارف على قيمة المصرف؟)

١-٢. أهمية الدراسة: تبرز أهمية الدراسة من الدور الذي تلعبه القدرة الائتمانية في زيادة ربحية المصارف التجارية، حيث تعد القدرة الائتمانية من المواضيع المهمة والمعاصرة والواجب الاهتمام بها لزيادة قيمة المصارف وتعظيم ثروة المساهمين وتحقيق الأهداف المرجوة من خلال رفع مستوى الأداء وزيادة الحصة السوقية والتي تنعكس على النظام الاقتصادي ككل. لذلك جاءت هذه الدراسة التي تساهم بمساعدة المصارف على رفع من قيمتها عن طريق القدرة الائتمانية.

١-٣. أهداف الدراسة:

- أ. تحديد وتحليل القدرة الائتمانية للمصارف عينة الدراسة.
- ب. تحديد وقياس قيمة المصارف التجارية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية.
- ج. دراسة مدى علاقة التأثير للقدرة الائتمانية على قيمة المصارف.

١-٤. فرضيات الدراسة:

- الفرضية الرئيسية الأولى: (تمتلك المصارف التجارية قدرة ائتمانية تساعد على تحقيق أهدافها).
- الفرضية الرئيسية الثانية: (لا تعاني المصارف التجارية من انخفاض في القيمة المصرفية).
- الفرضية الرئيسية الثالثة: (لا توجد علاقة تأثير ذات دلالة معنوية للقدرة الائتمانية في قيمة المصارف عينة الدراسة).

١-٥. حدود الدراسة:

الحدود المكانية: تضمنت الدراسة ٥ مصارف تجارية عراقية مدرجة في سوق العراق للأوراق المالية وهي (مصرف بغداد، مصرف الاستثمار العراقي، مصرف الشرق الأوسط للاستثمار، مصرف التجاري العراقي ومصرف المتحد للاستثمار).

الحدود الزمانية: تضمنت الدراسة ستة أعوام للمدة من 2015 الى 2020.

١-٦. مجتمع الدراسة: يتكون المجتمع من المصارف التجارية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية، أما عينة الدراسة فكانت لـ (٥) مصارف من بين (25) مصرفاً، اذ تم اختيار العينة لما لها دور كبير في تحقيق التنمية الاقتصادية ولتوافر البيانات الكافية.

الجدول (١): مصارف عينة الدراسة

ت	اسم المصرف	سنة التأسيس	راس المال المدفوع	عدد الفروع
1	بغداد	1992	250 مليار دينار عراقي	36
2	الاستثمار	1994	250 مليار دينار عراقي	16
3	الشرق الأوسط	1983	250 مليار دينار عراقي	17
4	التجاري	1992	250 مليار دينار عراقي	10
5	المتحد	1994	300 مليار دينار عراقي	20

المصدر: اعداد الباحثان اعتماداً على التقارير السنوية.

٧-١. الدراسات السابقة:

أ. **Berrospide & Edge, 2010**: (The Effects of Bank Capital on Lending) تأثير

رأس مال المصارف على الاقتراض): تهدف الدراسة الى تحديد علاقة التأثير لرأس مال المصارف التجارية على عملية الاقتراض، تستنتج الدراسة وجود علاقة تأثير ضعيفة لرأس المال على الإقراض تتناقض مع التقديرات التي تم حصول عليها من واضعي السياسات وآراء المديرين فيما يتعلق في تأثير اجمالي أصول المصرفية على الرافعة المالية للمصارف التجارية.

ب. **الجبوري، ٢٠٢٠**: (قياس وتقويم القدرة الائتمانية تأثيرها في الأداء المالي للمصارف التجارية) تهدف الدراسة إلى تحليل القدرة الائتمانية للمصارف العراقية وقياس مدى تأثيرها في الأداء المالي للمصارف عينة الدراسة، توصلت الدراسة إلى وجود اختلاف كبير في تطبيق السياسة الائتمانية في المصارف وعدم الالتزام بالتشريعات والقوانين الصادرة من السلطات النقدية من قبل المصارف لتحقيق أهدافها على حساب السياسة النقدية.

ج. **التميمي والحسناوي ٢٠٢٠**: (توظيف معايير الاستدامة الاقتصادية في تعزيز قيمة الشركة):

تهدف الدراسة إلى تقليل المخاطر الناتجة عن التطور الاقتصادي وحماية البيئة ودعم الجوانب الاجتماعية وبالتالي تحقق أهدافها وتحقيق قيمة للشركة، توصلت الدراسة إلى أن الالتزام بمعايير مبادرة الإبلاغ العالمية يعد الطريق المؤدي إلى رفع من قيمة الشركة وتحقيق استمرارية الشركات.

د. **الربيعي ووادي ٢٠٢١**: (أهمية المخاطر والسيولة لتعزيز القيمة المصرفية في المصارف

الاهلية): تهدف الدراسة إلى دراسة أنواع المخاطر التي تتعرض لها المصارف ودراسة أهم المؤشرات التي يمكن من خلالها تحديد قيمة المصرف السوقية من خلال البيانات المالية للمدة (2016-2019)، وتوصلت الدراسة إلى وجود أثر للمخاطر وعدم وجود أثر للسيولة على قيمة

المصارف، وكذلك توصي الدراسة إلى اتباع سياسة ائتمانية جيدة وتدريب الموظفين لتقليل من الخسائر المتوقعة وتقليل نسبة السيولة الفائضة.

مدى الاستفادة من الدراسات السابقة:

١. تم الاستفادة من الجانب النظري وكذلك منهجية الدراسة.
 ٢. تم الاستفادة من الجانب التطبيقي وبعض مؤشرات الدراسة.
- ما يميز هذه الدراسة الحالية عن السابقة: تسليط الضوء على القدرة الائتمانية ومدى تأثيرها على قيمة المصارف من خلال أسلوب تحليل البيانات المقطعية لـ (٥) مصارف تجارية مدرجة في سوق العراق للأوراق المالية للمدة (2015-2020).

٢. الجانب النظري:

٢-١. مفهوم القدرة الائتمانية: القدرة الائتمان بصورة عامة على أنه قدرة المنظمة أو الفرد في الحصول على قيمة اقتصادية على أساس الثقة المتبادلة بين الدائن والمدين مقابل دفعة مستقبلية متوقعة (11: 2006, Onono & Omondi). إن قدرة المصرف الائتمانية تتمثل بما يمتلكه المصرف من موارد مالية ومعلوماتية لزيادة كفاءة وجودة الائتمان الممنوح، ويعتمد في بناء قدراته الائتمانية على رأس مال المصرف الذي يعد من أهم محددات التوسع في الائتمان وزيادة القدرة الائتمانية (2: 2010, Berrospide & Edge) لذلك يمكن تعريف القدرة الائتمانية بأنها قدرة المصارف التجارية على منح القروض المصرفية للقطاعات كافة في الاقتصاد وهي تعتمد على نحو كبير على كفاية رأس المال، إذ كلما كان رأس المال المصرفي كبيراً كلما كانت القدرة الإقراضية للمصرف أكبر على مواجهة المخاطر المصرفية وخصوصاً خطر الائتمان، الذي يصنف على أنه أكبر المخاطر التي تواجه المصارف التجارية وتهدد قدرتها الائتمانية (5-2: 2010, Berrospide & Edge).

في حين أشار (Kurawa & Garba, 2014: 106) إلى القدرة الائتمانية على أنها المبالغ التي يقدمها المصرف للفرد أو للمؤسسة على شكل قروض مقابل معدل فائدة معينة. وكذلك على أنه قدرة الاقتراض الممنوحة للفرد أو الحكومة أو المنظمة عن طريق النظام المصرفي على شكل قروض للتشجيع على الاستثمار وبالتالي يؤدي إلى نمو الاقتصاد (12: 2014, Yakubu & Affoi).

إن عمليات الإصلاح والتطور التي شهدتها الأنظمة المالية في السنوات الأخيرة وتحرر رؤوس الأموال والعولمة المصرفية وضرورة تطبيق المعايير المصرفية الدولية ومتطلبات بازل لرأس المال جعل المنافسة تصل إلى ذروتها في الأسواق المصرفية. الأمر الذي أوجب على المصارف ضرورة تقديم أفضل وأحدث الخدمات المصرفية (139: 2015, Alihodzic & Plakalovic). إذ أصبحت المنافسة على مستوى السوق المصرفية العالمية وليس السوق المحلية فقط، مما يتطلب ضرورة تعزيز الموجودات المصرفية وتوظيف هذه الموجودات بأفضل التوظيفات ودعم الأنظمة المصرفية، إذ كلما كانت الأنظمة المصرفية تتمتع بخبرة مالية كلما كانت قدرة المصارف كبيرة على مواجهة الأزمات المالية وخصوصاً في الاقتصاديات المتطورة (3: 2011, Tian). لذلك يعد الائتمان أساس العمل المصرفي لكونه أحد أهم التوظيفات المصرفية التي تحقق أعلى العوائد، ومع ذلك فإن خطره أكبر خطر ممكن، الأمر الذي ينعكس سلباً على المصارف بأكبر الخسائر، إذا لم يكون على نحو كفوء،

وقد كان ذلك واضحا بحصول الأزمة المالية العالمية سنة 2008 وتداعياتها الكبيرة على دول كثيرة ومصارف كبيرة، والتي كان من أهم أسبابها منح القروض العقارية ثم انتقلت الأزمة المالية عبر التعاملات في الأسواق المالية (Poyvelle, 2012: 4) و (Mills & McCarthy, 2014: 6). تعتمد القدرة الائتمانية للمصرف على العديد من العناصر وهي: مدى قدرة المصرف على تقييم المخاطر الائتمانية، وعلى تقييم المقترض مالياً، وعلى كيفية صياغة عقد الاقراض بشكل فاعل وكفوء. إن سلوك المخاطرة لدى المصارف قد يقلل من كفاءتها ويعرض النظام المصرفي بشكل كامل للخطر لأن المستوى الكفوء لأي منظمة مالية يعد مؤشراً مهماً للصحة المالية لهذه المنظمة (Mileris, 2015: 12).

وتكمن قدرة المصارف الائتمانية في تطوير الاستراتيجيات لاستهداف قطاعات معينة ومربحة من السوق. عندها ينبغي الموازنة بين حجم الائتمان وجودة الائتمان مع قدرة الوصول إلى الأهداف الرئيسية الأخرى مثل مستوى السيولة، ومحددات رأس المال. إن القدرة الائتمانية للمصارف وجودة محفظة القروض فيها تعبر عن قوة سياسات المصرف لمنح الائتمان، إذ يمكن أن تحددها وكالات متخصصة ويتم تحديد قدرة المصارف عن طريق اليات معينة كلما امتلك المصرف تصنيف أعلى، فإن ذلك يعني أن المصرف يمتلك قدرة ائتمانية عالية وجودة في محفظة القروض، وتزداد قدرة المصرف الائتمانية كلما ازداد توثيق القروض وضماناتها وكلما كان هناك تنوع في نوعية وحجم زبائن المصرف دون الاعتماد على عدد محدود منهم (Koch & Macdonald, 2015: 497).

٢-٢. أهمية القدرة الائتمانية: إن للقدرة الائتمانية أهمية كبيرة كما هو معروف في المشروع المصرفي في تحقيق الأرباح فضلاً عن الفوائد المتحققة للمصارف أو القروض المتنوعة التي يحصل عليها المقترضين، تناولت أدبيات كثيرة بخصوص القدرة الائتمانية على نحو كبير لأهميتها الكبيرة وبعدها المحرك الرئيسي للعمل المصرفي وتحقيق هامش أرباح كبير للمصارف التجارية وأهم جانب في توظيف الموجودات وتحقيق أعلى العوائد المصرفية والتوزيع الأمثل للموارد (Busch & Memmel, 2014: 4).

إن دور الائتمان في عملية تنمية الاقتصاد الوطني مهم جداً في توفير الأموال حيث يساعد على دوران عجلة النشاط الاقتصادي فالأداء الفعال للأنشطة المصرفية مؤشر على استقرار المالي والاقتصادي للبلد ويزيد من طاقة الإنتاج والدخل الوطني ويؤمن التشغيل الكامل (Kolapo et al., 2012: 32) و (أرشد، جودة، ١٩٩٩: ٣٨)، (البرزنجي، ٢٠١٨: ٧٩) وتتلخص أهمية الائتمان على النحو الآتي:

أ. زيادة الإنتاج: تحتاج الأنشطة الصناعية الكبيرة سواء كانت جديدة أو قائمة إلى تدفقات مالية مستمرة وضخمة تفوق الموارد الذاتية للمشروعات، نتيجة لذلك تحتاج هذه المشاريع إلى الائتمان المصرفي حيث تلعب المصارف التجارية دورها في توفير هذه الموارد المالية للأنشطة التي تفتقر للتمويل (Ademu, 2006: 8).

ب. زيادة الاستهلاك: إن ائتمان المستهلكين (الأفراد) من أصحاب الدخل المنخفضة في الوقت الحالي له دور في الحصول على بعض السلع الاستهلاكية. ويترتب عليهم دفع قيمة ذلك الائتمان عندما ترتفع دخولهم في المستقبل حيث يساهم الائتمان الاستهلاكي في تنشيط جانب الطلب

على السلع والخدمات الاستهلاكية وبالتالي زيادة الانتاج ودعم الاقتصاد الوطني (Gatev & strahan, 2006: 867).

ج. النمو الاقتصادي: للانتماء دور كبير في توزيع الموارد المالية المتواجدة في الشبكة المصرفية على مختلف القطاعات والأنشطة الاقتصادية، وبما يحقق التشغيل الكفوء لهذه الموارد بواسطة توزيعها وفقاً لحاجات المشاريع بما يحقق النمو الاقتصادي (Murty et al., 2012: 52).

د. التشغيل الكامل: تشغيل الثروات العاطلة بصورة مؤقتة من خلال التمويل قصير الاجل يمكن للمقرض الاستفادة من تشغيل هذه الموارد في نشاطات مؤقتة توفر له دخلاً مربحاً، ومقابل ذلك فإن المقرض سيحصل على دخل مناسب نتيجة استعمال تلك الأموال. حيث أصبح الانتماء أحد الأركان الأساسية في الحياة اليومية (Murty et al., 2012: 52).

وسوف يتم شرح مفصل لأهمية الانتماء لكل من الافراد (المستهلكين) ومنشآت الاعمال والاقتصاد بصورة عامة.

بالنسبة للمستهلكين وتكون على ثلاث نواحي وهي كالآتي: (النعمي، ٢٠١٠: ٢٧)

أ. المستوى الاقتصادي للمستهلكين: يتم الانتفاع من الانتماء كونه يساعد على استخدام دخلهم المستقبلي لتسديد قيمة السلع والخدمات المطلوبة وبذلك بإمكانهم رفع المستوى المعاشي الحالي وفقاً لقدرتهم في تحقيق الاموال مستقبلاً.

ب. الحالات الطارئة: حيث يمكنهم عن طريق الانتماء مواجهة الحالات الطارئة والازمات مثلاً صيانة سيارة بسبب حادث غير متوقع، مشاكل صحية وغيرها من الأمور الطارئة.

ج. ملائمة الانتماء: حيث يمكنهم التجوال حول العالم بواسطة بطاقات الانتماء لتسديد قيمة الفنادق، الوقود، تذاكر الخطوط الجوية وغيرها حيث تقل الحاجة لحمل مبالغ كبيرة من النقد.

أما بالنسبة للمؤسسات من خلال أنه يوفر لها أسباب البقاء والنمو وتوسيع نشاطها وزيادة حصتها السوقية وكالآتي:

أ. توسيع الأسواق: حيث تتجه منشآت الاعمال للانتماء لتوسيع حصتها السوقية والوصول إلى المستهلكين جدد، حيث تحفز المنشآت زبائنهم على شراء خدماتها من خلال تقديم خيارات ائتمانية عديدة ذات جودة عالية (Besley & Brigham, 2000: 571).

ب. الحصول على المخزون: تعتمد المنشآت على البرامج الائتمانية التي تعرض من قبل المجهزين للحصول على المخزون والجوانب الأخرى التي تحتاجها لتشغيل عملياتها وأيضاً توسع عرض منتجاتها وتوفر خزين أكبر من المواد الأولية (Majumdar, 2010: 70).

ج. رأس المال: يمكن للانتماء توفير رأس المال لبدء وممارسة نشاطها أو ادامة النشاط الحالي وتوسيعه حيث يتطلب هذا تدفقات نقدية المتناهية للإيفاء بالنفقات المترتبة من انشاء مواقع جديدة وتشغيل ايدي عاملة والنفقات الاستراتيجية التسويقية (Adeniyi, 2006: 6).

واخيراً أهمية الانتماء علة مستوى الاقتصاد ككل حيث يسهل الانتماء تدفق النقود وعوامل الانتاج خلال النظام الاقتصادي كما أنه أهم الوسائل لتحقيق الاستقرار الاقتصادي بواسطة تغيير معدلات الفائدة المستحقة عن استخدام الانتماء، حيث للانتماء تأثير على الاستقرار الاقتصادي (تطبيق السياسة النقدية) فإذا كانت السياسة النقدية انكماشية سوف يتجه النشاط الاقتصادي نحو تقليل الانتماء الممنوح فيجب أن يكون مقدار الانتماء الممنوح متوافق مع حاجات النشاط الاقتصادي وخطط التنمية الاقتصادية، لأن زيادة منح الانتماء ينتج عنه تدفق قوة شرائية إذا لم

تقابل بزيادة في السلع والخدمات بنسب متقاربة سوف ترتفع الاسعار ويحدث التضخم المحتم، والذي سوف يزداد كلما زاد منح الائتمان والعكس اذا لم تمنح المصارف الائتمان الذي يحتاجه النشاط الاقتصادي حيث إن كلا الحالتين للائتمان تأثير على التنمية الاقتصادية ويؤدي إلى فقدان التوازن والاستقرار الاقتصادي (العبودي، ٢٠١١: ٥٨) و(الدوري والسامرائي، ٢٠١٣: ٧٦)، (النعمي، ٢٠١٠: ٢٩).

٢-٣. مؤشرات القدرة الائتمانية: هناك مؤشرات لقياس القدرة الائتمانية ومن أهم هذه المؤشرات هي كما يأتي:

١. نسبة القروض والتسليفات الى الموجودات: تعد نسبة الائتمان إلى الموجودات من أهم النسب لقياس القدرة الائتمانية كذلك تعد كمؤشر لقياس مستوى سيولة المصارف، لأنها تعكس قدرة المصرف على تلبية متطلبات واحتياجات العملاء، حيث إن ارتفاع هذه النسبة يدل على أن المصرف يمتلك القدرة على منح الائتمان بشكل أفضل مما لو كانت متدنية لأن المصرف قادر على توظيف أمواله في مجال الاقراض (الجبوري، ٢٠٢٠: ٣٧). ومع ذلك، فإن ارتفاعها بشكل مفرط مؤشر سلبي على سيولة المصرف لأنها تسبب في انخفاض مستوى السيولة وقد يكون المصرف غير قادر على الوفاء بالتزاماته وعلى وجه الخصوص قصيرة الاجل، كما أن وضع الموجودات في قطاع واحد قد يعرض المصرف إلى مخاطر التركيز (Prabowo, et al., 2018: 4).

ويمكن حساب نسبة الائتمان الى الموجودات بالصيغة الرياضية الآتية:
(Bateni, et al., 2014: 112)

نسبة القروض والتسليفات الى الموجودات = اجمالي القروض والتسليفات / اجمالي الموجودات * 100%.....(١)

٢. نسبة القروض والتسليفات الى الودائع: تعد نسبة اجمال القروض إلى اجمالي الودائع كمقارنة بين الأموال المودعة والائتمان المقدم إذ ينبغي على المصرف الحفاظ على مقدار معين من السيولة لمواجهة المخاطر المتوقعة والسحوبات المفاجئة للودائع من قبل الافراد وتلبية احتياجات الزبائن في حال زيادة في مستوى القروض المطلوبة (Sjahrifa, et al., 2018: 36).

يمكن قياس نسبة القروض والتسليفات الودائع عن طريق المعادلة الآتية:
(Wahyuni, 2018: 434)

نسبة القروض والتسليفات الى الودائع = اجمالي القروض والتسليفات / اجمالي الودائع * 100%.....(٢)

٣. نسبة مخصص خسائر القروض: يعرف مخصص خسائر القروض على أنها نسبة من الأموال يحتفظ بها المصرف لمواجهة المخاطر المتوقعة مثل تعثر الافراد في سداد التزاماتهم حيث تحدد هذه النسبة من قبل السلطات الحكومية كما أن لها دور في استقرار وقوة المصرف إذ تعتمد على عوامل داخلية وخارجية للمصرف (Ozili & Outa, 2007: 147).

ويمكن قياس هذه النسبة وفق المعادلة الآتية:

مخصص خسائر القروض = الديون المشكوك في تحصيلها / اجمالي القروض * 100%..... (٣)

٣. قيمة المصرف

٣-١. مفهوم قيمة المصرف: يتضمن مصطلح قيمة المصرف معاني عديدة حسب آراء الباحثين والكتاب، يمكن تعريف قيمة المصرف على أنها مقياس للثروة بمعنى ما يدره المصرف من أرباح

للمستثمرين وحملة الأسهم، أي تلك الزيادة في القيمة السوقية للأسهم المصدرة من خلال التوازن بين العائد والمخاطرة ودخول في أسواق جديدة وكذلك زيادة استثمار في مشاريع تولد عوائد أعلى (Koch & Scott, 2003: 118). وكذلك يمكن تعريف القيمة حسب استخدامها منها:

أ. **القيمة السوقية:** يمكن تحديد القيمة السوقية على أساس توقعات المستثمرين في المستقبل فيما يتعلق بأرباح الأسهم وهي تعبر عن قيمة الأصل في السوق مع الأخذ بنظر الاعتبار القيمة الاقتصادية للمصرف، كذلك هي سعر الأصل الواجب دفعه عند شراء الأصل وإن قيمة الأصل تعكس أهمية المصرف (زلوم، ٢٠١٣: ١٧٣).

ب. **القيمة الدفترية:** يتم تحديد القيمة الدفترية عن طريق قسمة حق الملكية على عدد الأسهم المصدرة من خلال التقارير المنشورة، إذ تعبر عن حصة السهم من قيمة رأس المال المدفوع والأرباح المحتجزة والاحتياطيات (شومان والموسوي، ٢٠١٢: ٥٣).

ج. **قيمة الاسمية:** وهي قيمة السهم عند إصداره حيث يتم تحديده من خلال القوانين العامة والخاصة لكل مصرف، وتعتبر القيمة الاسمية هي نسبة المستثمر من الأرباح الموزعة، وتكون القيمة متدنية لجذب مستثمرين من أصحاب الدخل المحدودة وبالتالي الحصول على مستوى السيولة الملائمة (الجراوي، وآخرون، ٢٠١٦: ٤).

د. **قيمة التصفية:** وهي قيمة السهم بعد تقييم القوائم المالية عند تصفية المصرف أي تقييم حقوق الملكية ثم تقسيمها على عدد الأسهم المصدرة بعد طرح الالتزامات المترتبة على المصرف (الزعيبي، ٢٠١٨: ٣٩).

هـ. **القيمة الاستثمارية:** وهي القيمة المستمدة من منافع امتلاك السهم في المستقبل وترتبط بالأرباح الموزعة والأرباح الرأسمالية مع الأخذ بنظر الاعتبار التضخم والظروف الاقتصادية العامة (Penman, 2010: 11).

٢-٣. **العوامل المؤثرة على قيمة المصرف:** أشار العديد من الباحثين إلى وجود عوامل لها دور كبير على قيمة المصرف منها: (الموسوي، ٢٠١٧: ٩٤) و (Febrianty & Mertha, 2021: 239) و (حسين وعبد الله، ٢٠٢١: ٩) و (التميمي والحسناوي، ٢٠٢٠: ١٩٨).

أ. **الربحية:** تؤدي الربحية دوراً حاسماً في تعظيم قيمة المساهمين فإن الزيادة في هامش الربح الصافي من الأنشطة التشغيلية والعمليات المصرفية يؤدي إلى زيادة في قيمة المصرف (Ferianty & Mertha, 2021: 239).

ب. **حجم المصرف:** تتمثل حجم المصرف بالموجودات المملوكة للمصرف، فالمصارف الكبيرة تعني امتلاكها موجودات تشغيلية تتناسب مع حجمها حيث إن ارتفاع حجم الموجودات المملوكة يدل على ارتفاع قيمة المصرف وارتفاع قدرته على دخول في استثمارات جديدة وبالتالي زيادة الأرباح ونتيجة لذلك زيادة في قيمة المصرف بشكل واضح (الموسوي، ٢٠١٧: ٩٤).

ج. **هيكل رأس المال:** تعد هيكل رأس المال من العوامل المهمة لتحديد قيمة المصرف، في حالة تمويل رأس المال من الأموال المملوكة لا يتحمل المصرف عبء مالي من دفع الفوائد ولكن يؤدي إلى انخفاض في السيولة، أما في حالة تمويل رأس المال من أموال مقترضة فإن المصرف يمتلك القدرة على مواجهة الحالات الطارئة وبالتالي يؤدي إلى تعزيز قيمة المصرف (حسين وعبد الله، ٢٠٢١: ٩).

د. **استقرار الأوضاع السياسية والاقتصادية:** إن لاستقرار الأوضاع أهمية كبيرة على قيمة المصرف فإن الظروف غير الملائمة تؤدي إلى ضعف تنفيذ القوانين والأنظمة وتحمل المصرف مخاطر

تشغيلية وانتمانية يؤدي إلى عدم استقرار الأسواق المالية وبالتالي انخفاض أسعار الأسهم وقيمة المصرف (التميمي والحسناوي، ٢٠٢٠: ١٩٨).

٣-٣. نموذج توبن Tobin's Q: استخدم نموذج توبن في العديد من الدراسات التي تركز على العلاقة السببية بين الاستثمار وسعر السهم وهي محاولة لربط الأسواق المالية مع المتغيرات الاقتصادية حيث تبنى هذه النظرية على فرضية إن الهدف الأساسي للإدارة هو تعظيم ثروة المساهمين (سعيد وخميس، ٢٠١٥: ٦٦).

يستخدم هذا النموذج لقياس قيمة المصرف في العديد من الدراسات الأكاديمية لأنه يقيس قيمة المصرف وامكانيات النمو في المستقبل والتنبؤ بالاستثمارات المستقبلية، حيث يتم تحديد قيمة المصرف عن طريق تقسيم القيمة السوقية للمصرف على كلفة استبدال الموجودات ونظراً لصعوبة قياس كلفة استبدال الموجودات وعدم توافر المعلومات الكافية تم استخدام القيمة البديلة وهي القيمة الدفترية كطريقة أكثر بساطة، ويلاحظ في حالة إذا كانت قيمة (Tobin's Q) أكبر من واحد صحيح فهذا يدل على أن قيمة الموجودات المصرفية مقيمة بأعلى من قيمتها، أما إذا كانت قيمة (Tobin's Q) أقل من واحد صحيح فإن القيمة الدفترية أكبر من القيمة الاسمية وهذا يدل على أن قيمة الموجودات مقيمة بأقل من قيمتها الحقيقية، ويتم حساب قيمة (Tobin's Q) من خلال المعادلة الآتية: (الربيعي ووادي، ٢٠٢١: ٧١).

قيمة المصرف = القيمة السوقية لحقوق الملكية / القيمة الدفترية لأجمالي الموجودات (٤)

٤. الجانب التطبيقي:

أولاً. تحليل مؤشرات القدرة الائتمانية:

١. تحليل نسبة القروض والتسليفات الى الموجودات:

الجدول (٢): نسبة القروض والتسليفات الى الموجودات

نسبة القروض الى الموجودات						
السنة	بغداد	الاستثمار	الشرق الاوسط	التجاري	المتحد	المتوسط
2015	15.21%	19.17%	21.52%	2.19%	55.78%	22.78%
2016	13.54%	17.89%	19.24%	2.34%	51.66%	20.93%
2017	12.62%	20.69%	15.15%	2.34%	63.35%	22.83%
2018	14.54%	23.24%	13.45%	2.69%	66.14%	24.01%
2019	13.21%	27.65%	16.19%	2.54%	41.74%	20.27%
2020	9.98%	24.29%	15.27%	3.06%	17.00%	13.92%
المتوسط	13.18%	22.16%	16.80%	2.53%	49.28%	20.79%

المصدر: اعداد الباحثان بالاعتماداً على مخرجات Excel.

يتضح من الجدول رقم (٢) بأن متوسط المشاهدات العام بلغ (20.79) وإن أعلى متوسط سجل على مستوى المصارف كان بمصرف المتحد بواقع (49.28)، في حين أدنى متوسط كان بمصرف التجاري حيث بلغ حوالي (2.53) وذلك لاتخاذ المصرف استراتيجية متحولة لتجنب المخاطر. أما على مستوى السنوات المبحوثة المتمثلة بالمدة (2015-2020) فإن هناك أربع سنوات سجلت أعلى من المتوسط العام للمشاهدات (2015-2018) وإن أعلى متوسط كان عام

(2018)، في حين أدنى متوسط سجل كان عام (2020) حيث بلغ (13.79) وهذا يدل على حجم المخاطر المصاحبة للقروض في تلك الفترة نتيجة لتفشي فايروس كورونا.

٢. تحليل نسبة القروض والتسليفات الى الودائع:

الجدول (٣): نسبة القروض والتسليفات الى الودائع

نسبة القروض الى الودائع						
السنة	بغداد	الاستثمار	الشرق الاوسط	التجاري	المتحد	متوسط
2015	29.40%	41.99%	45.93%	10.19%	221.25%	69.75%
2016	21.61%	40.71%	50.17%	8.17%	416.79%	107.49%
2017	20.11%	48.26%	35.98%	8.01%	316.69%	85.81%
2018	20.59%	59.12%	25.85%	8.87%	465.41%	115.97%
2019	18.63%	69.45%	40.82%	7.81%	363.22%	99.98%
2020	13.20%	51.61%	39.14%	6.91%	78.07%	37.78%
المتوسط	20.59%	51.86%	39.65%	8.33%	310.24%	86.13%

المصدر: اعداد الباحثان اعتماداً على مخرجات Excel.

أظهرت النتائج في الجدول رقم (٣) إن متوسط العام للملاحظات بلغ (86.13) وإن أعلى متوسط على مستوى المصارف عينة البحث كان لمصرف المتحد حيث بلغ المتوسط حوالي (310.24) وهو متوسط مرتفع مقارنة بباقي المتوسطات، بينما كان أدنى متوسط لمصرف التجاري حيث بلغ حوالي (8.33) وكذلك يتضح من خلال الجدول أن جميع متوسطات المصارف كانت أقل من المتوسط العام باستثناء المصرف المتحد. أما على مستوى السنوات المبحوثة للمدة من (2015) الى (2020) فإن أعلى متوسط كان عام (2018) حيث بلغ (115.97) أما أدنى متوسط بلغ (69.75) كان عام (2015) وكانت متوسطات ثلاث سنوات أقل من المتوسط العام للملاحظات.

٣. تحليل نسبة مخصص خسائر القروض:

الجدول (٤): نسبة القروض والتسليفات الى الودائع

نسبة مخصص خسائر القروض						
السنة	بغداد	الاستثمار	الشرق الاوسط	التجاري	المتحد	المتوسط
2015	12.73%	2.98%	7.18%	115.86%	18.04%	31.36%
2016	15.53%	2.94%	8.25%	105.64%	21.45%	30.76%
2017	22.02%	2.56%	14.15%	94.50%	18.99%	30.44%
2018	18.66%	2.15%	14.85%	79.29%	21.10%	27.21%
2019	20.68%	2.07%	15.11%	87.11%	28.52%	30.70%
2020	30.26%	2.19%	18.44%	57.36%	68.42%	35.33%
المتوسط	19.98%	2.48%	13.00%	89.96%	29.42%	30.97%

المصدر: اعداد الباحثان اعتماداً على مخرجات Excel

يتبين من خلال الجدول رقم (٤) أن المتوسط العام لنسبة مخصص خسائر القروض لجميع الملاحظات بلغ حوالي (30.97) حيث كانت أعلى متوسط على صعيد المصارف عينة الدراسة

كانت لمصرف التجاري حيث بلغ المتوسط حوالي (89.96) بينما كانت أدنى متوسط لمصرف الاستثمار حيث بلغ (2.48) وإن جميع متوسطات المصارف أدنى من متوسط العام للمشاهدات باستثناء مصرف التجاري نتيجة لتحوط المصرف من خسائر القروض بسبب تعثر المقترضين عن السداد. أما بالنسبة للسنوات المبحوثة فإن أعلى متوسط كان عام (2019) حيث بلغ (35.33)، وأما أدنى متوسط كان عام (2018) بواقع (27.21) وإن متوسطات أربع سنوات كانت أدنى من المتوسط العام للمشاهدات.

ثانياً. تحليل مؤشرات قيمة المصرف:

الجدول (٥): قيمة المصرف

قيمة المصرف						
المتوسط	المتحد	التجاري	شرق الأوسط	الاستثمار	بغداد	السنة/المصرف
22.48%	19.10%	24.71%	18.89%	30.81%	18.88%	2015
21.44%	17.62%	28.31%	16.37%	25.96%	18.95%	2016
16.70%	13.28%	26.59%	11.35%	18.30%	13.99%	2017
10.76%	5.24%	26.47%	4.06%	11.53%	6.51%	2018
10.44%	3.48%	25.57%	3.80%	12.74%	6.62%	2019
6.98%	3.43%	9.56%	4.63%	10.06%	7.22%	2020
14.80%	10.36%	23.53%	9.85%	18.23%	12.03%	المتوسط

المصدر: اعدادا الباحثان اعتماداً على مخرجات Excel

يتضح من خلال الجدول رقم (٥) أن متوسط العام للمشاهدات لقيم المصارف بلغ (14.8) وإن أعلى متوسط على مستوى المصارف عينة الدراسة كان لمصرف التجاري حيث بلغ (23.53) كما أن أدنى متوسط كان لمصرف الشرق الأوسط بواقع (9.85) وإن متوسطات لثلاثة مصارف كانت أدنى من المتوسط العام للمشاهدات. بينما على مستوى السنوات المبحوثة فإن أعلى متوسط كان عام (2015) حيث بلغ (22.48) وكان أدنى متوسط عام (2020) بواقع (6.98) نتيجة لانتشار فايروس كوفيد-19، مع العلم أن ثلاث متوسطات للسنوات المبحوثة كانت أدنى من المتوسط العام للمشاهدات.

ثالثاً. اختبار الفرضيات: تم استخدام أسلوب تحليل البيانات المقطعية (Panel Data) عن طريق الحاسبة الإلكترونية لاختبار فرضية الدراسة وهي كما يأتي: -

أ. نموذج الانحدار التجميعي (OLS):

الجدول (٦): اختبار (OLS)

Periods included: 6 cross-sections included:5 total panel (balanced) observations:30				
	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob(F-statistic)
C	0.089292	0.048883	1.826651	0.0793
X1	-0.043546	0.034616	-1.257996	0.2196
X2	0.272048	0.278071	0.978338	0.3369
X3	0.128080	0.061483	2.083159	0.0472

R-square	0.203706
Adj. R-squared	0.111826
F-statistic	2.217085
Prob (F-statistic)	0.110045

المصدر: اعداد الباحثان اعتماداً على مخرجات برنامج EViews v.12.

يتضح من خلال الجدول أعلاه رقم (٢) ان قيمة Prob (F-statistic) بلغت (0.11) وهي غير معنوية عند مستوى المعنوية (10%) كما ان مؤشرات القدرة الائتمانية كانت قيمتها غير معنوية ما عدا المؤشر (x3) كان معنوي عند مستوى المعنوية (10%)، كما بلغت قيمة (R^2) (0.20) أي ان النموذج الانحدار المقدر حسب طريقة (OLS) يفسر ما نسبة (20%) فقط وباقي النسبة تفسرها عوامل أخرى غير داخلية بالنموذج.

ب. نموذج التأثيرات الثابتة (LSDV):

الجدول (٣): اختبار (LSDV)

Periods included: 6 cross-sections included:5 total panel (balanced) observations:30				
	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob(F-statistic)
C	0.074401	0.085925	0.865889	0.3959
X1	-0.023536	0.034096	-0.690277	0.4972
X2	0.356046	0.293562	1.212847	0.2381
X3	0.064118	0.147082	0.435931	0.6671
R-square	0.438059			
Adj. R-squared	0.259260			
F-statistic	2.450004			
Prob (F-statistic)	0.051045			

المصدر: اعداد الباحثان اعتماداً على مخرجات برنامج EViews v.12.

يتضح من خلال الجدول رقم (٣) ان قيمة Prob F-statistic) كانت معنوية بواقع (0.05) وهي اقل من مستوى المعنوية (10%)، كما ان مؤشرات القدرة الائتمانية كانت غير معنوية عند مستوى المعنوية البالغ (10%)، كما ان قيمة (R^2) بلغت (0.56) أي ان النموذج (LSDV) يفسر ما نسبة (56%) من تأثير المتغير المستقل وباقي النسبة تفسرها عوامل أخرى غير داخلية بالنموذج.

د. نموذج التأثيرات العشوائية (EGLS):

الجدول (٤): اختبار (EGLS)

Periods included: 6 cross-sections included:5 total panel (balanced) observations:30				
	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob(F- statistic)
C	0.113158	0.043090	2.626087	0.0143
X1	-0.029428	0.026977	-1.090871	0.2853
X2	0.128938	0.216148	0.596526	0.5560
X3	0.107820	0.045678	2.360417	0.0260
R-square	0.328997			
Adj. R-squared	0.251574			
F-statistic	4.249324			
Prob (F-statistic)	0.014338			

المصدر: اعداد الباحثان اعتماداً على مخرجات برنامج EViews v.12

يتضح من خلال الجدول رقم (٤) أن الانموذج المقدر وفق القيمة الاحتمالية لاختبار F (Prob F-statistic) بلغ (0.01) وهي معنوية عند مستوى المعنوية (10%)، بينما كانت قيمة مؤشرات القدرة الائتمانية غير معنوية ما عدا المؤشر (x3) كان معنوياً وفق قيمة (prob) عند مستوى المعنوية (10%)، وكانت قيمة (R²) (0.32) أي إن النموذج يفسر ما نسبة (32%) فقط من تأثير المتغير المستقل (القدرة الائتمانية) وباقي النسبة تفسرها عوامل أخرى غير داخلية بالنموذج.

نستنتج مما سبق، رفض الفرضية (فرضية العدم H0) وفق النموذجين التأثيرات الثابتة والتأثيرات العشوائية لمعنويتها عند مستوى المعنوية (10%) وقبول الفرضية البديلة (فرضية الوجود H1).

وعلى الرغم من ذلك فلا بد من اختيار من بين النماذج لبيان النموذج الأفضل للمتغيرات ومن خلال أسلوب (Hausman).

الجدول (٥): اختبار Hausman

Chi-Sq. Statistic	Chi-Sq. d.f.	Prob.	نوع الاختبار
8.995218	3	0.0294	Hausman Test

المصدر: اعداد الباحثان اعتماداً على مخرجات برنامج EViews v.12.

يتضح من خلال الجدول رقم (٥) أن قيمة Prob. قد بلغت (0.02) وهي معنوية عند مستوى المعنوية (10%) وبدرجة حرية (٣) التي تعتمد على عدد مؤشرات المتغير المستقل (القدرة الائتمانية)، أي إن نموذج التأثيرات الثابتة هو النموذج الملائم مقارنة بنموذج التأثيرات العشوائية، مما يدل على رفض فرضية العدم وقبول فرضية الوجود والتي مفادها (وجود علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية للقدرة الائتمانية وقيمة المصروف).

أما معادلة الانحدار في ظل نموذج التأثيرات الثابتة وهي كما يأتي:

$$Y1 = 0.113158 - 0.029428X1 + 0.128938X2 + 0.107820X3 \dots 1$$

يتبين من خلال المعادلة رقم (١) وجود علاقة طردية بين مؤشرين للقدرة الائتمانية (نسبة القروض والتسليفات الى الموجودات ونسبة مخصص خسائر القروض) المتمثل بـ X_2 و X_3 والمؤشر قيمة المصرف وعلاقة عكسية بين (نسبة القروض والتسليفات الى الودائع) المتمثل بـ X_1 وقيمة المصرف.

الاستنتاجات والتوصيات

أولاً. الاستنتاجات: توصلت الدراسة إلى استنتاجات عدة وهي كما يأتي:

١. هنالك تباين واضح في قدرة المصارف على منح الائتمان بسبب عدم استقرار الأوضاع الاقتصادية واختلاف سياسات الائتمانية المتبعة من قبل المصارف نتيجة عدم وجود أنظمة رقابية وتدقيق من قبل السلطات النقدية.
٢. أظهرت النتائج ان قيمة (Tobin's Q) أقل من الواحد الصحيح فأن المصارف عينة الدراسة تعاني من انخفاض قيمتها الحقيقية لان القيمة الدفترية أكبر من القيمة الاسمية حسب نموذج (Tobin's Q).
٣. أكدت نتائج اختبار علاقة التأثير بين متغيرات الدراسة من خلال أسلوب تحليل البيانات المقطعية الى وجود علاقة سلبية ذات دلالة معنوية للقدرة المصارف الائتمانية على قيمة المصارف التجارية العراقية عينة الدراسة.

ثانياً. التوصيات: توصي الدراسة إلى توصيات عدة وهي كما يأتي:

١. ضرورة التطوير من الأجهزة الرقابية المتبعة من قبل البنك المركزي وفروض عقوبات على المخالفين للتشريعات والقوانين وخصوصاً فيما يتعلق بأسعار الفائدة ووضع خطط مستقبلية لتنمية القطاع المصرفي.
٢. استغلال الأموال المتاحة وتوظيفها في الخدمات المصرفية عن طريق استهداف فئات متنوعة من المجتمع والوصول إلى أسواق جديدة وزيادة الحصة السوقية من خلال الترويج للخدمات المصرفية المقدمة.
٣. ضرورة الاعتماد على المعايير الدولية لزيادة نسبة الأرباح عن طريق زيادة القدرة الائتمانية وتوظيف الأموال في عملية منح القروض وذلك يؤدي إلى رفع من قيمة المصارف.

المصادر

المصادر العربية

١. أرشد وجودت، عبد المعطي رضا ومحفوظ احمد، (١٩٩٩)، إدارة الائتمان، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى.
٢. البرزنجي، احمد فهمي سعيد، (٢٠١٨)، إدارة المصارف والعمليات المصرفية، دار الدكتور للعلوم الإدارية والاقتصادية للنشر والتوزيع، بغداد، الطبعة الأولى.
٣. التميمي، امل محمد سلمان والحسناوي، مشتاق محمد ريسان، (٢٠٢٠)، توظيف معايير الاستدامة الاقتصادية في تعزيز قيمة الشركة، مجلة الإدارة والاقتصاد، المجلد ٩ العدد ٣٦، جامعة كربلاء.
٤. الجبوري، زهراء خيون، (٢٠٢٠)، قياس وتقويم القدرة الائتمانية تأثيرها في الأداء المالي للمصارف التجارية، رسالة ماجستير مقدمة الى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد جامعة كربلاء.
٥. الججاوي، طلال محمد علي، المسعودي، حيدر علي، مروة عبد الستار، (٢٠١٦) انعكاس كلفة الفرصة البديلة على طريقة القيمة العادلة لتقويم المحفظة الاستثمارية، دراسة حالة في بعض

- الشركات المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية، بحث مقدم الى مؤتمر العلمي الدولي الثامن، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة كربلاء.
٦. الدوري والسمرائي، زكريا ويسرا، (٢٠١٣)، البنوك المركزية والسياسات النقدية، دار اليازوري للنشر والتوزيع، عمان.
٧. الربيعي، محمد سمير دهريب ووادي، محمد حسن (٢٠٢١) أهمية المخاطر والسيولة لتعزيز القيمة المصرفية في المصارف الاهلية، دراسة تطبيقية في مصارف الشرف الأوسط والخليج والأهلي وبغداد، مجلة المثنى للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد ١١، العدد ٣، جامعة المثنى.
٨. الزعبي، علي عبد الله، (٢٠١٨)، أثر مصروفات الاعلان على دخل وقيمة الشركات المساهمة العامة الاردنية المدرجة في بورصة عمان خلال (٢٢٠٠-٢٢٠٢)، مجلة الجامعة الاسلامية للدراسات الاقتصادية والادارية، المجلد ٢٦، العدد ١، كلية التجارة، الجامعة الاسلامية بغزة.
٩. زلوم، نضال عمر، (٢٠١٣)، الإفصاح عن الالتزام بتطبيق القواعد الارشادية الخاصة بحوكمة الشركات وأثرها في قيمة الشركة، دراسة تطبيقية على الشركات الخدمية المساهمة المدرجة في بورصة عمان، مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الاقتصادية والإدارية، مجلة ١١، العدد ٢.
١٠. سعيد، عبد السلام لفته وخميس، هناء نصر الله (٢٠١٥)، أنماط هيكل الانتماء وانعكاسها على قيمة المصرف، بحث تطبيقي في عينة من المصارف الاهلية العراقية، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد ٢١، العدد ٨٥، جامعة بغداد.
١١. شومان، حسنين فيصل حسن والموسوي، كوثر حميد صافي: (٢٠١٢)، أثر ربحية ومقسوم أرباح السهم العادي في قيمة الشركة: دراسة تطبيقية في عينة من المصارف التجارية المساهمة الخاصة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية. مجلة كلية الدراسات الإنسانية الجامعة، العدد ٢، كلية الدراسات الإنسانية الجامعة.
١٢. عبد الله، هيفاء محمود، حسين، علي إبراهيم، (٢٠٢١)، تأثير القياس المحاسبي للتكاليف التسويقية في قيمة الشركة، دراسة تحليلية علة عينة من مصارف العراقية المختارة، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد ٤، العدد ١٧.
١٣. العبودي، موسى فاضل، (٢٠١١)، افلاس المصارف بمخاطرة الانتماء، مطبعة دار الضياء للطباعة، العراق، الطبعة الأولى.
١٤. الموسوي، علاء حسن يوسف، (٢٠١٧)، العلاقة بين المسؤولية البيئية والابعاد المحاسبية للرفاهية الاجتماعية وأثرها على تعظيم قيمة الشركة، رسالة ماجستير مقدمة الى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة القادسية في علوم محاسبة.
١٥. النعيمي، عدنان تايه والتميمي، أرشد فؤاد، (٢٠٠٩)، الإدارة المالية المتقدمة، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان.
- ثانياً. المصادر الأجنبية:**

1. Ademu, WA, (2006), The Informal Sector and Employment Generation in Nigeria: The Role of Credit, Employment Generation in Nigeria, Selected Papers for The Annual Conference of the Nigerian Economic Society, In Calabar, August 22nd, To 24th.
2. Adeniyi, R.B, and Alabi, M.O, (2006), Derivation of Continuous Multistep Methods Using Chebyshev polynomial Basis Function, Vol. 33, pp. 351-361.

3. Almir Alihodžić & Novo Plakalović, (2016), Determinants of Credit Growth to Nonfinancial companies in B & H, University of Zenica, Faculty of Economics, No.2, Vol.44.
4. Bateni, Leila & Vakilifard, Hamidreza& Asghar, Farshid, (2014), The Influential Factors on Capital Adequacy Ratio in Iranian Banks, International Journal of Economics and Finance; Vol. 6, No. 11.
5. Berrospide, Jose M.& Edge, Rochelle M., (2010), The Effects of Bank Capital on lending: What do we know, and what does it mean?, www.federalreserve.gov.
6. Besley, Scott & Brigham, Eugene, (2000), F, Essentials of managerial finance,12th Edition, Harcourt, Inc.
7. Busch, Ramona, & Memmel, Christoph, (2016), Quantifying the Components of the Banks 'Net Interest Margin, Journal of Economics and Finance, Vol. 30, NO. 4.
8. Febrianty, N. N. A. & Mertha, I. M., (2021), Effect of Profitability, Investment Opportunity Set, and Good Corporate Governance on Company Value. American Journal of Humanities and Social Sciences Research (AJHSSR), 5(2), 238-246.
9. Gatev, E. & Strahan, P., (2006), Banks' Advantage in Hedging Liquidity Risk: Theory & Evidence from The Commercial Paper Market, Journal of Finance, 61(2).
10. Koch, T. W & Scott, M. S., (2003), Bank Management, Analyzing Bank Performance 5th Ed., McGraw-Hill, New York.
11. Koch, Timothy W.& MacDonald, (2015), Bank Management, 8th Ed, Cengage Learning, USA.
12. Kolapo, TF, Ayeni, RK & Oke, MO, (2012), Credit Risk and Commercial Banks Performance in Nigeria: A Panel Model Approach, Australian Journal of Business and Management Research Vol.2 No.02, May.
13. Kurawa, Junaidu Muhammad& Garba, Sunusi, (2014), An Evaluation of the Effect of Credit Risk Management (CRM) on the Profitability of Nigerian Banks, Journal of Modern Accounting and Auditing, Vol. 10, No. 1.
14. Majumdar, NC, (2010), Fundamentals of Banking, First Edition, New Central Book Agency (P) Ltd, London.
15. Mileris, Ricardas, (2015), The Impact of Economic Downturn on Banks Loan Portfolio Profitability", Inzinerine Ekonomika-Engineering Economics, Vol.26, No.1.
16. Mills, Karen G. and Brayden McCarthy, (2014), The State of Small Business Lending: Credit Access During the Recovery and How Technology May Change the Game." No. 15-004.
17. Murty, KS, Sailaja, K. & Demissie, WM, (2012), Does Bank Credit Cause Economic Growth in the Long Run? Time Series Evidence from Ethiopia, 221 International Journal of Research in Commerce, Economics and Management, Vol. 2(10).
18. Omondi, Onono Ronald, (2006), Credit Management practices in the Service Industry: The Case Study of Telkom Kenya limited, a research project submitted in partial fulfillment for the degree of master's in business administration in the faculty of commerce.

19. Ozili, Peterson K.& Outa, Erick, (2017), Bank Loan Loss Provisions Research: A Review, *Borsa Istanbul Review*, vol.17, issue3,2017.
20. Penman, Stephen H, (2010), *Financial statement Analysis and Security*, 4th ed McGraw Hill.
21. Sjahrifa, Cut& Daryanto, wi wiek Mardawiyah & Ananggadipa, Vanya Kanyaka, (2018), Measuring the Financial Performance of Indonesian Banking Industry Using Risk-Based Bank Rating, *International Journal of Business Studies* Vol. 2, No. 1.
22. Tian, G. Y., & Twite, G., (2011), Corporate governance, external market discipline, and firm productivity. *Journal of Corporate Finance*, 17(3), 403- 417.
23. Wahyuni, Sri Fitri, (2018), Influence of Capital Adequacy Ratio, Operational Efficiency Ratio and Loan to Deposit Ratio Toward Return on Asset (ROA) at General Bank National Private Listed on Indonesia Stock Exchange Period 2010-2014. *Business Studies* Vol. 2, No. 1.
24. Yakubu, Z& Affoi, A.Y, An Analysis of Commercial Banks' Credit on Economic Growth in Nigeria", *Current Research Journal of Economic Theory* 6(2):2014.